التنافس الأوروبي على المغرب
وإعلان الحماية الفرنسية عليها سنة 1912م

إعداد : أ. إبراهيم العربي محمد المرابط ـ كلية الآداب – جامعة الزاوية

المقدمة:

إن التنافس الأوروبي على المغرب كان خطوة قد شجعت فرنسا لغرض سيطرتها واحتلالها البلاد، وذلك من خلال عقد اتفاقيات حاولت من خلالها فرنسا مد نفوذها وتغلغلها الاستعماري في المغرب، كذلك أسهمت أوضاع البلاد إلى حالة من الفوضى بانتشار حركات التمرد والعصيان على السلطة الحاكمة في المغرب التي أغرقت البلاد في الديون الخارجية ، كل ذلك أعطى فرنسا ذريعة للتدخل الأجنبي في أمور البلاد حيث انتهى بفرض الحماية عليها في عام 1912.

ومن هنا نطرح التساؤلات الآتية:

- كيف تمكنت فرنسا من خلال التنافس الأوروبي أن تنفرد ببسط نفوذها على المغرب ؟
- هل كان للانتفاضات الداخلية في المغرب تأثير على التغلغل الفرنسي في البلاد ؟
- كيف أدت أزمة أغادير سنة 1911 في إسراع فرنسا بفرض الحماية على المغرب 1912؟

كل هذه التساؤلات وغيرها ستوضح الدراسة كيف وقعت المغرب ضحية التنافس الدولي مما أفقدها استقلالها، لوقوعها في قبضة الهيمنة الاستعمارية الفرنسية منذ أوائل القرن العشرين.

محاور البحث وتتمثل في الآتي:

1- التنافس الأوروبي على المغرب 1844-1906.
2- الانتفاضات الشعبية في البلاد.
3- أزمة أغادير 1911.
4- معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب 1912.

- التنافس الأوروبي على المغرب:

لقد أفسح موقع المغرب الاستراتيجي وكثرة خيراتها الاقتصادية من تكالب الأطماع الأوروبية على المغرب خاصة عندما احتلت فرنسا الجزائر عام 1830م، بداية ظهور حركة المقاومة بقيادة الأمير عبدالقادر الجزائري والقبائل الأخرى، ومساندة دعم المغرب لحركة الجهاد ضد فرنسا ، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب بين المغرب وفرنسا في عهد مولاي عبدالرحمن، ولقد انتهت المعركة بهزيمة المغرب في وادي إيسلي في 14 أغسطس 1844، وترتب عليها قبول المغرب الارتباط بفرنسا، وأسهمت في فتح المجال أمام الدول الأوروبية الأخرى للتنافس الاستعماري على المغرب[1].

وفي 5 فبراير 1860 أبرمت معاهدة صلح أثر هزيمة المغرب أمام أسبانيا انتهت باستيلائها على تطوان، وأعطت هذه المعاهدة لإسبانيا امتيازات اقتصادية وقضائية والتي كان الانجليز قد حصل عليها في سنة 1856[2] ، وبعد احتلال فرنسا للجزائر بدأ المغرب يدرك مدى قوة الأوروبيين وطموحاتهم للتدخل في شؤونها للاستيلاء عليها فكان ذلك دافعا إلى عقد اتفاقية في مدريد في صيف 1880 من 15 دولة وقد نصت على المحافظة على استقلال المغرب وتركه مفتوحا للتجارة أمام جميع الدول، وفي سنة 1881 انضمت روسيا إلى المعاهدة وحصلت بموجبها على الامتيازات أيضاً[3].

بدأت فرنسا تخطط فعليا للسيطرة على المغرب بأقل الأطراف اهتماماً بمراكش وهي إيطاليا، ففي سنة 1900 استغلت فرنسا أزمة إيطاليا المالية فعقدت اتفاقية تعهدت الحكومة الفرنسية من خلالها باعتبار طرابلس وبرقة خارجة عن منطقة نفوذها وإذا حدث تغير في وضع مراكش أمكن لإيطاليا التصرف بحرية في تلك المنطقة، ولذلك قامت إيطاليا بتقديم وعد لفرنسا بالتزام الحياد في حال نشوب حرب بين إنجلترا وفرنسا، نظير إطلاق يدها في ليبيا، وبذلك أزال وزير المستعمرات الفرنسية (ديلكاسيه) أول عقبة دولية كانت تستطيع التدخل في المسألة المراكشية[4].

هكذا أصبحت لفرنسا مصالح جدية في المغرب مرتبطة بوجودها في الجزائر مع ازدياد الصراع مع غريمتها بريطانيا على توسيع نفوذها الاستعماري، ويعبر عن ذلك (أوجين اتيين) الذي كان متزعما لفريق التوسع الاستعماري في البرلمان الفرنسي بقوله "إن لفرنسا في المغرب حقوقاً وواجبات تفوق ما لغيرها من الدول" فلم يمنع فرنسا من توغلها في المغرب إلا تحذيرات إنجلترا لها[5].

غير أن ظهور ألمانيا كقوة بحرية خطيرة تهدد مركز إنجلترا الحربي، شعرت إنجلترا بأهمية تسوية علاقتها مع فرنسا، لتحافظ على وجودها في مصر، خاصة بعد تولي الملك إدوارد السابع عرش إنجلترا، مما هيأت الظروف للتقارب بين الدولتين، وقامت مفاوضات بينهما، حيث اشترك فيها كل من اللورد كرومر واللود لانسدون وزير الخارجية البريطاني عن الجانب البريطاني ودلكاسيه وزير المستعمرات الفرنسي، وبول كامبو السفير الفرنسي في إنجلترا من الجانب الفرنسي وبعد مفاوضات طويلة صيغت اتفاقية الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا 1904م في تسع مواد كان أهمها إطلاق يد فرنسا في المغرب مقابل إطلاق يد بريطانيا في مصر، كما كان هناك ملحق سري للاتفاق تكون من خمسة نقاط أهمها هو إعطاء إسبانيا منطقة من أراضي المغرب المحيطة بمليلة وسبتة، وفرض ذلك على إسبانيا حتى إن رأت أن نصيبها قليل[6]، وهكذا انتهت المساومة بين إنجلترا وفرنسا بخصوص المغرب.

وحتى تتمكن فرنسا من بسط سيطرتها على المغرب، سعت للتواصل مع إسبانيا، لمعرفة عمق الأطماع الأسبانية في المغرب، بدأت مفاوضات بين فرنسا وإسبانيا 1902 لهذا الهدف وانتهت المفاوضات بين الدولتين في أكتوبر 1904 بتوقيع اتفاق في باريس تضمن بموجبه تحديد منطقة نفوذ أسبانية شمال المغرب، مع إلحاقه باتفاق سري آخر يعطي بموجبه لأسبانيا العمل بحرية في جنوب المغرب، وأطلقت فرنسا بموجب هذا الاتفاق السري يد إسبانيا العمل في المنطقتين بحرية[7].

مؤتمر الجزيرة:

بعد معاهدة الوفاق بين إنجلترا وفرنسا، اعتبرت ألمانيا هذا الوفاق الودي نشاطاً موجهاً ضدها بطريق غير مباشر؛ لأنه لم يلق أي اعتبار للتسوية الدولية للمشكلة المغربية عام 1880، كما أهمل الاتفاقية التجارية بين ألمانيا والمغرب، فلم تتردد في التحرك للدفاع عن مصالحها، فقد طالبت في 29 مارس 1905، بسياسة الباب المفتوح للتجارة الألمانية في المغرب، وبعد يومين رسا الإمبراطور الألماني غليوم الثاني في طنجة ليظهر للعالم أن سلطان المغرب لا يزال ملكاً مستقلاً وأهلا لزيارة إمبراطور ألمانيا، وألقى خطاباً أكد فيه على استقلال سلطان المغرب، وأعلن عن بذل كل ما في وسعه لحماية مصالح ألمانيا في المغرب حماية فعّالة[8].

إزداد أمر المسألة المغربية سوءاً فرفضت المغرب تنفيذ جميع الإصلاحات المقترحة تحت إشراف فرنسا، مع الحوادث المتسارعة انعقد مؤتمر لحل المسألة في 15 يناير 1906 إلى 7 أبريل من نفس السنة، وقد شاركت مجموعة من الدول في

المؤتمر مثل: ألمانيا، فرنسا، إنجلترا، الولايات المتحدة، النمسا، المغرب، روسيا، وإيطاليا، وأصدر المؤتمر قراراته في أبريل 1904 ويتكون من 123 مادة عرف بميثاق الجزيرة، تناول العديد من المشاكل الأمنية والمالية، والجمارك، وخرجت فرنسا باعتراف دولي بمركزها الممتاز في المغرب فقد تبنى المؤتمر جزءاً مهماً من برنامج الإصلاحات الفرنسية، وأسند إليها مع إسبانيا مهمة مكافحة تهريب الأسلحة للمغرب، وإسناد قيادة قوة أمن الموانئ إلى ضباط فرنسيين وأسبانيين، وإنشاء مصرف للدولة يتبع القانون الفرنسي في أعماله[9].

- الانتفاضات الشعبية في البلاد 1907-1908م:

بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906 مكن لفرنسا بمقتضاه البداية لاحتلال المغرب، وفي الوقت نفسه عمل على بعث الشعور القومي للشعب المغربي للدفاع عن أرضه ضد التدخل الأجنبي في بلاده، وحتى لا تضيع الفرصة على فرنسا للإستحواذ على المغرب بادرت باحتلال وجدة بحجة قتل طبيب فرنسي في مدينة مراكش في مارس 1907، وفي عام 1908، احتلت القوات الأسبانية سبتة ومليلة وفرض فرنسا لسيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد، ومع فشل السلطان عبدالعزيز في إيقاف ازدياد النفوذ الأجنبي في البلاد وفي معالجة الأزمات الاقتصادية والسياسية، لذلك ترك الاحتلال الأجنبي تذمراً واسعا في نفوس أهالي البلاد، وبضغط من شيوخ القبائل اضطر سلطان مراكش مولاي عبدالعزيز إلى التنازل عن الحكم في 3 يناير 1908 وخلفه أخوه عبدالحفيظ في منصبه[10].

لقد قام الحراك الشعبي بعد تولى عبدالحفيظ السلطة وتكونت قوة عسكرية لوقف تقدم الفرنسيين من وجده اتجاه فاس[*]، وعلى الرغم من أن هذه الحركة اتخذت طابع التحرر الوطني، إلا أن المولى عبدالحفيظ كانت حاجته إلى اعتراف الدول الأوروبية سلطانا لبلاده أن يعلن تخليه عن سياسية الجهاد، ويتعهد بقبول الاتفاقيات الدولية التي ستتدخل في شؤون بلاده، وبالتالي أسهمت سياسته تلك في دخول البلاد لمتعرجات خطيرة أمام التهديدات الخارجية للبلاد[11].

حادثة أغادير 1911م:

استعملت فرنسا طرقا شتى في سبيل توغلها في البلاد "فقد تعللت بحادثة فردية تمثلت في اغتيال طبيب فرنسي يدعى د. موشان في جنوب البلاد[12] ونتيجة لذلك تدخلت فرنسا واستولت على مدينة وجدة، ثم بدأت تتوسع شرقاً وغرباً حتى وقعت أجزاء كبيرة تحت سيطرتها.

ولم يلبث السلطان عبدالحفيظ إن فقد عرشه عام 1908م، حتى استطاعت فرنسا أن تحكم قبضتها على البلاد باسم ضمان ما لها من ديون على المغرب.

ضاقت ألمانيا ذرعاً بأعمال فرنسا التوسعية وخاصة بعد أن احتلت فرنسا مدينة فاس، ففي أول يوليه 1911م، أحاطت ألمانيا علماً الدول الموقعة على قرار الجزيرة الخضراء، بأنها أرسلت البارجة المسلحة "بانتر" The panther إلى ميناء أغادير وهو ميناء صغير على المحيط الأطلسي في طرف المغرب الجنوبي ؛ لأنها رأت أن من واجبها التدخل لحماية مصالحها في المغرب وتعللت هي الأخرى بحجة قيام ثورات محلية تهدد عمالها ورعاياها في المغرب نتيجة لاحتلال فرنسا مدينة فاس عاصمة البلاد.

وقد أوضحت الحكومة الألمانية تصرفها ذلك إلى الدول الموقعة على قرار الجزيرة الخضراء بأجمعها في مذكرة يحملها أن الشركات الألمانية في أغادير أثار قلقها هيجان معين من بعض القبائل وأنها طلبت من الحكومة التدخل لحماية الرعايا والعمال وأملاك الشركات الألمانية في المغرب، ونتيجة لذلك أرسلت ألمانيا السفينة بانتر إلى ميناء أغادير.

ويبدو أن المسؤول عن إرسال السفينة بانتر هو كدلن وكان يرمي من وراء تلك الفكرة الطائشة أن يتحلل من قرار الجزيرة الخضراء للضغط على فرنسا لتعطي ألمانيا قطعة من أراضي الكونغو الفرنسية في مقابل تخليها عن مشروعاتها السياسية في المغرب واعتقد أنه بمقدوره الاحتفاظ باغادير حتى تذعن فرنسا.

وبموجب هذه الاتفاقية فقد فتحت أمام فرنسا حرية العمل بمفردها في المغرب دون وجود منافس لها وتنص الاتفاقية على أن تنسحب ألمانيا من المغرب وتترك لفرنسا حرية العمل بمفردها، مقابل أن تتنازل فرنسا لألمانيا عن مناطق هادفة من ممتلكاتها في الكنغو في سبيل تحقيق السلام مع ألمانيا "فقد أعطت فرنسا لألمانيا على وجه التدقيق 107.270 ميلاً مربعاً من أملاكها في الكنغو ثمناً لوضع خططها في المغرب على أسس أمينة مضمونة"[13].

وبهذه الاتفاقية زال التنافس الفرنسي الألماني في المغرب، وأصبح السبيل ميسوراً أمام فرنسا للعمل.

ولم تحتفظ ألمانيا في المغرب بشيء إلا بالباب المفتوح للتجارة، والنتيجة العملية لهذه الأزمة هي أن ألمانيا حصلت على القسم الداخلي من الكنغو الفرنسية"[14].

وفي 14 ديسمبر 1911م أعلن وزير خارجية فرنسا ميبسودي سلف" في مجلس النواب في ابتهاج "أن أول ما صرح به وزير خارجية ألمانيا هو العبارة الآتية (مراكش ستكون من نصيبكم)[15].

لقد أصبح العمل ميسوراً أمام فرنسا، فقد وقع السلطان عبدالحفيظ في شبكة التدخل الأجنبي، ولم يعد يتحمل الوضع الداخلي بسبب الفوضى، ووجد نفسه مضطراً لطلب المعونة من فرنسا، لذلك انتهزت هذه الفرصة "وعرضت على السلطان عبدالحفيظ معاهدة تعرض حماية فرنسا على البلاد لإنقاذه من الأوضاع المتردية التي أصبحت سائدة في البلاد، وقد أبرمت هذه المعاهدة في 30 مارس 1912م[16].

معاهدة فرض الحماية على المغرب 1912؟

شهدت الأوضاع الداخلية في المغرب اضطراباً واضحاً تدنت هيبة المولى عبدالحفيظ ونفوذه بين مواطنيه إلى أدنى حد مع تدني للوضع الاقتصادي، كذلك الأعمال الاستبدادية التي مارستها السلطات المغربية اتجاه العامة، كذلك سخط القبائل على السلطة نتيجة لتنفيذ عبدالحفيظ قرار القيادة العسكرية الفرنسية بفرض التعويضات عليه بحجة الاضرار التي سببتها الانتفاضات في فاس ومكناس أثناء حكمه، كل هذه الأسباب تبين أن السلطان عبدالحفيظ قد فقد شرعيته بين المواطنين سلطاناً للجهاد والمسلمين، وأصبح أسيراً للمخططات الفرنسية، وقد كانت فرنسا تدرك ذلك جيداً، فاستغلته إلى أقصى حد حتى تنهي عملياً استقلال البلاد السياسي والاقتصادي.

وفي الوقت الذي شهد فيه المغرب تنافساً فرنسياً – أسبانيا كانت الخلافات الفرنسية الألمانية بشأن احتلال فاس تتصاعد بشكل خطير، حتى بلغت ذروتها بأزمة أغادير السالفة الذكر التي كان من أبرز حوادثها إرسال ألمانيا للطراد الحربي بانتر، رغم أن تلك الأزمة قد سويت بعد مساومات استعمارية بين فرنسا وألمانيا باتفاق الرابع من تشرين الثاني 1911، الذي وافقت فيه ألمانيا باتفاق الرابع من تشرين الثاني 1911 الذي وافقت فيه ألمانيا على فرض الحماية الفرنسية على المغرب.

وقد انتهزت وزارة الخارجية الفرنسية ضعف السلطان المغربي، فقد فرضت عليه أن يسلم شؤون المغرب الخارجية لفرنسا، مدعية أن هذه العملية ستسهل وتذلل كثيراً من الصعوبات الخارجية للمغرب.

في يوم 24 مارس 1912 وصل المندوب الفرنسي إلى فاس لكي يعرض على السلطان الموضوعات اللازمة الاتفاق عليها، لكي يحصل السلطان على الحماية

الفرنسية وبدأت المحادثات بعد يومين، اضطر السلطان عبدالحفيظ على التوقيع على المعاهدة في 30 مارس 1912 وقد نصت المعاهدة على اتفاق الحكومتين على إقامة نظام جديد في المغرب، والبدء في الإصلاحات ، وتعهدت فرنسا بأن تساعد السلطان وخلفائه من بعده ضد أي خطر يهدد شخصه أو عائلته، مع أن يمثل فرنسا لدى السلطان مقيم عام يتمتع بكل صلاحيات الجمهورية في المغرب ووضع الأسس لنظام مالي جديد[17].

وفي خاتمة هذا البحث نشير إلى أن القرن (19-20) شهد كل منهما موجة التكالب الاستعمارية للدول الأوروبية التي اكتسحت أطماعها في السيطرة والاحتلال للبلدان العربية بلدا تلوا الآخر، وذلك للاستحواذ على ثرواتها الاقتصادية والاستفادة من مواقعها الاستراتيجية عبر المضايق والخلجان البحرية وامتداد أراضيها على البحار والمحيطات ومنها ما يمثل عمقا استراتيجيا عبر الدواخل كما هو الحال في قارة أفريقيا.

والجدير بالذكر أن حكام العرب خلال تلك الحقبة المتشبتين بالسلطة والاستبداد بالحكم ضد شعوبهم، ودخولهم في صراعات محلية، وأمام ضعفهم وتفككهم لم يتمكنوا من كبح جماح أطماع الدول الأوروبية المتنافسة في السيطرة على أراضيهم ، ومثال ذلك ما حدث في المغرب العربي التي كبلتها الهيمنة الأوروبية بسلسلة من الاتفاقيات او المعاهدات التي وقعتها مع بعض السلاطين الضعاف أدت في نهاية المطاف إلى التدخل في شؤونها الداخلية، واستطاعت فرنسا أن تخضعها تحت حمايتها عام 1912 وتضمها إلى إمبراطوريتها الاستعمارية في أفريقيا.

وبهذا أسهمت سياسية المولى عبدالحفيظ الإنهزامية إلى سخط ونقيمة الوطنيين والقبائل الموالية وتمكنوا في أواخر شهر مارس 1911 من أحكام حصار العاصمة، ولكن السلطان استنجد بفرنسا لحماية فاس التي دخلتها في يوم 21 مايو وفي يونيه دخلت مكناس وبذلك أخمدت الثورة مما حقق هذا الانتصار وفتح شهية الدول الاستعمارية لاقتسام المغرب فاحتلت أسبانيا العرائش والقصر، في حين اختارت ألمانيا القسم الحيوي الغربي من البلاد، ولهذا العرض أرسلت السفينة الحربية بانتر في أول يوليو 1911 للاستحواذ على تلك المناطق أو الحصول على تعويضات مماثلة في جهة أخرى[18]

الهوامش:

(1) أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا – تونس – الجزائر- المغرب – موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص201-202.

(2) عبدالعظيم رمضان، الغزو الاستعماري للعالم العربي وحركات المقاومة، دار المعارف، القاهرة، 1985، ص161-162.

(3) زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية ، بيروت، 1975م، ص539، راشد، مرجع سابق، ص56.

(4) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط السادسة، 1993، ص219.

(5) شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي على الوقت الحاضر، المكتب المصري للتوزيع المطبوعات، القاهرة، 1997، الطبعة الثانية، ص314.

(6) المرجع السابق، ص318، كذلك عبدالعظيم رمضان، ص163، كذلك صلاح العقاد، مرجع سابق، ص224.

(7) شوقي الجمل، المرجع السابق، ص319، كذلك عبدالعظيم رمضان مرجع سابق، ص164، صلاح العقاد، مرجع سابق، ص226.

(8) صلاح العقاد، مرجع سابق، ص234.

(9) عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص165، كذلك هـ. أ. غيبون، خريطة إفريقيا الجديدة، ترجمة منصور الشتيوي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، الطبعة 2، 1975، ص232-235.

(10) جمال هاشم الذويب، التطورات السياسية الداخلية في المغرب الأقصى، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 203، ص144-148، زاهية قدورة ، مرجع سابق، ص544، أحمد راشد، مرجع سابق، ص203، عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص166، وما بعدها.

(*) للمزيد عن فاس، أنظر روجيه لوطورنو، فاس قبل الحماية، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1986.

(11) الذويب، مرجع سابق، ص209-13، راشد ، مرجع سابق، ص206.

(12) زاهية قدوره، مرجع سابق، ص544.

(13) روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرون، ط1، ترجمة نقولا زيادة، بيروت: دار الثقافة، 1980، ص96.

(14) بيير روفوفن، تاريخ القرن العشرون، تعريب نور الدين حاطوم (لبنان: دار الفكر الحديث، 1969)، ص27.

(15) روم لاندو، أزمة المغرب الأقصى، ج1، ترجمة محمد إسماعيل، حسين الحوت، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1961م، ص11.

(16) جمال الذويب، مرجع سابق، ص242.

(17) جلال يحيى، مرجع سابق، ص682-685، كذلك جمال هاشم الذويب، مرجع سابق، ص241-243.

(18) عبدالعظيم رمضان، مرجع سابق، ص171-172.